قراءة في انعكاسات خطة شارون على وحدة الشعب والمصير في الضفة وغزة

د/إبراهيم أبراش

عندما طرح شارون خطته للانسحاب من طرف واحد من قطاع غزة وبعض مناطق شمال الضفة، قابلت النخبة السياسية الفلسطينية هذه الخطة بنوع من الاستخفاف في البداية واعتبرتها نوعا من المناورة السياسية للالتفاف على خطة خارطة الطريق والتهرب من التفاوض مع القيادة الفلسطينية برئاسة الراحل ياسر عرفات، وعندما بانت جدية شارون بتنفيذ خطته، سارعت النخبة: في السلطة وفي المعارضة، بالزعم بأن شارون يهرب من قطاع غزة تحت وقع ضربات المقاومة ونتيجة أزمة خانقة تعيشها إسرائيل سواء على مستوى علاقاتها مع الخارج أو على مستوى وضعها الاقتصادي والسياسي والأمني الداخلي. الذين احتفلوا بخروج شارون وصوروه بالنصر الكبير، إنما كانوا يخفون الحقيقة، وهي أنهم وصلوا لطريق مسدود، السلطة ونهجها التفاوضي وصلت لطريق مسدود، والمعارضة بنهجها العسكري الفاقد للإستراتيجية ولوحدة الموقف والأداة وصلت لطريق مسدود. ومن هنا لم يكن أمام الطرفين إلا القبول بما تعرضه إسرائيل.

قلة من السياسيين الفلسطينيين فهموا الخطة بدلالاتها الإستراتيجية الحقيقية، وهي أنها بالإضافة لوجود المؤثرات أو الأسباب المشار إليها أعلاه إلا أنها خطة إستراتيجية شمولية لها أبعادها الخطيرة على مجمل المشروع الوطني الفلسطيني وعلى وحدة الشعب والأرض، وإسرائيل رمت من وراء الخطة توظيف مأزق الحالة السياسية الفلسطينية، سلطة ومعارضة، والتحولات الدولية والإقليمية التي تعمل لصالحها، لإحداث تحول استراتيجي في كل أسس ومرتكزات التسوية.

لا شك أنه لو لم تكن مقاومة وصمود، (والصمود هنا أهم من العمليات المسلحة إن لم يكن جوهر المقاومة) ما فكر شارون بالخروج من غزة، إلا أن خروجه لم يكن هروبا بل هجوما معاكسا أربك الساحة السياسية الفلسطينية، حيث أن ما يجري اليوم في القطاع والضفة هي من مفاعيل الخطة وجزء منها.

تحويل القطاع إلى سجن كبير هو جزء من الخطة وخلق فتنة داخلية هو جزء من الخطة، وحصر المواجهة داخل قطاع غزة والتفرد بالضفة هو جزء من الخطة، وتحويل الهدنة التي كان من المفترض أن تكون مؤقتة ومشروطة إلى هدنة دائمة وبالتالي وقف الانتفاضة تمهيدا للقفز على الحق بالمقاومة هو جزء من الخطة أيضا، وأن يعلن الدكتور محمود الزهار باسم حماس وفي يوم الذكرى الخامسة لانطلاق الانتفاضة عن وقف العمليات العسكرية انطلاقا من قطاع غزة ثم تتلوه بقية الفصائل لهو مؤشر يجب قراءته جيدا.

ولأن الواقع عنيد كما يقولون، ولأن فرحة الفرحين لم تكن مؤسسة على حقائق أو مبررات بل كانت فرحة بقرار رسمي إن صح التعبير، فأن الواقع اليوم يؤشر إلى أن خطة شارون بدأت تترك مفاعيلها الخطيرة وخصوصا من جهة ترتيب أوضاع متباينة ما بين الضفة والقطاع، سواء من جهة الأوضاع الاقتصادية أو الأوضاع النفسية والسياسية، ومما ساعد ويساعد إسرائيل على نجاح مخططها هذا الانفصال الجغرافي بين المنطقتين وكون سكان القطاع والضفة عاشوا أوضاعا سياسية واجتماعية مختلفة في الفترة ما بين ٤٨ و٦٧ وما بعد ٦٧ تعاملت إسرائيل مع سكان الضفة بطريقة مختلفة مع سكان غزة كل ذلك ترك آثارا نفسية وقيمية بين سكان المنطقتين، كما أنه من ناحية القانون الدولي هناك إشكالية وهي أن إسرائيل لم تحتل المنطقتين من دولة أو سلطة فلسطينية، بل احتلت القطاع من مصر والضفة من الأردن، فقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ لا يخاطبا الفلسطينيين بل يخاطبا مصر والأردن، الدولتان اللتان وقعتا معاهدتي صلح مع إسرائيل.

المخطط الإسرائيلي للفصل ما بين الضفة وغزة، وإن كانت خطة شارون تسعى لتكريسه وصيرورته واقعا، فإن السياسة الإسرائيلية ومنذ توقيع اتفاق الحكم الذاتي تعمل على الفصل ما بين الضفة وغزة، وجهدت في ذلك سواء من خلال تعطيل عمل الممر الآمن وبالتالي منع التواصل بين الشعب في المنطقتين، أو من خلال محاولة ربط القطاع بمصر والضفة بالأردن بنوع من الوصاية الخفية والتي من المتوقع أن تأخذ هذه الوصاية شكلا أكثر وضوحا وتنسيقا في الأيام القادمة.

إذن خطورة خطة شارون في رأينا تكمن في فصل القطاع عن الضفة وفي محاولة خلق تباينات نفسية وفي التوجهات والتصورات ما بين شطري الشعب في الضفة وغزة، بعد أن نجحت إسرائيل في خلق هذا الانفصال ما بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج. وتشير استطلاعات الرأي التي جرت أخيرا وخصوصا الاستطلاع الذي قام به برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت (نشر يوم ١١ أكتوبر الماضي) إلى تباينات في المواقف والتصورات والآمال ما بين أفراد العينة في الضفة ونظرائهم في القطاع، وهي فروق وتباينات لم تكن بهذه الدرجة من التباعد قبل التعاطي مع خطة شارون ثم تنفيذها على أرض الواقع.

وسنقرأ سريعا نتائج الاستطلاع من خلال موضوعات: الوضع الأمني وأداء الرئيس والانتخابات التشريعية. ولكن في البداية نلاحظ أن هناك تقارب في الآراء بين المستطلعين في الضفة وغزة من حيث الاتفاق على أن هدف خطة شارون هو تكريس السيطرة على غزة، فـ ٧٦،٧٪ يؤكدون ذلك من بينهم ٧٥،٤٪ بالضفة و٧٨،٩٪ بقطاع غزة.

التباين في الآراء يظهر في قضايا أخرى، فبالنسبة للوضع الأمني وردا على سؤال: هل تشعر بالأمان على نفسك وأسرتك وممتلكاتك؟ كان رد الأغلبية ٥٥،٢٪ بعدم الإحساس بالأمان، ونسبة الذين أجابوا بنعم ٢٧،٣٪ ومن بين هؤلاء يلاحظ ارتفاع نسبة المتفائلين في قطاع غزة ٤٦،٤٪ مقابل ١٥،٦٪ فقط في الضفة الغربية. وفي سؤال حول التفاؤل في المستقبل بعد الانسحاب من غزة كانت نسبة المتفائلين ٤٤،٥٪ وكانت نسبة المتفائلين في قطاع غزة أعلى بشكل ملحوظ ٥٦،٧٪ مقابل ٣٦،٥٪ فقط في الضفة. أيضا بالنسبة للتفاؤل بتحسن أداء الحكومة، كانت نسبة قطاع غزة أعلى بكثير عن نسبة مثيلتها في الضفة ٦٥،٤٪ مقابل ٣٧،٣٪.

لم تقتصر التباينات على التفاؤل والتشاؤم بل مست أيضا قضايا إستراتيجية هي محل نقاش وخلاف بين القوى السياسية، ففي سؤال حول هل أن خطة شارون ستؤدي لإنهاء فوضى السلاح والفلتان الأمني كان جواب ٤٦٪ بلا و ٣٠،٧٪ بنعم ولكن من هؤلاء الأخيرين ١٤،٨٪ في قطاع غزة و٢٣،٩٪ في الضفة الغربية، ويبدو أن خروج جيش الاحتلال من وسط القطاع قلل من الدافعية لحمل السلاح وعزز التوجه نحو التهدئة عند شريحة من سكان القطاع. هذا التباين في الآراء بالنسبة لموضوع السلاح نجده في الموقف من التهدئة، فبالرغم من أن غالبية أفراد العينة ٧٤،٣٪ تؤيد استمرار التهدئة، إلا أن نسبة المؤيدين في غزة هي الأعلى ٨٢،٩٪ مقابل ٦٩٪.

بالنسبة لأداء الرئيس أبو مازن، فرداً على أسئلة حول أداء الرئيس في تسعة مجالات كان التقييم العام سلبيا أقل من ٥٠٪ سواء في الضفة أو في القطاع، ولكن يلاحظ أنه من بين المؤيدين لأداء الرئيس كانت النسبة إيجابية عند مستطلعي القطاع وبالنسبة لجميع الأسئلة، مما يعني بأن الرئيس أبو مازن يحظى بشعبية أكبر في قطاع غزة.

من الطبيعي أن يُولد التفاؤل بالمستقبل والرضا على أداء الرئيس عند سكان قطاع غزة نسبة ثقة أعلى بالنظام السياسي، وهذا ما يُستشف من ارتفاع نسبة الذين ينوون المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة، فمن بين نسبة ٦٦،٦٪ من أفراد العينة ينوون المشاركة بالانتخابات، كانت النسبة عند عينة قطاع غزة ٧٥،٨ بينما كانت في الضفة ٦٠،٦ ٪ أي أقل من المعدل العام.

هناك ملاحظة نهائية ومثيرة للاهتمام وتبدو وكأنها مفارقة، فنتائج الاستطلاع وكل الاستطلاعات تفيد بأن شعبية حماس (والتي يفترض أنها على رأس تيار المقاومة المسلحة وتيار رفض التسوية) في قطاع غزة أعلى مما هي في الضفة ومع ذلك فنسبة المتفائلين والمؤيدين للرئيس وللتهدئة في غزة أعلى منها في الضفة! يمكن فهم هذا التناقض الظاهري من خلال الاستطلاع أيضا وتحديدا من خلال السؤال: هل أنت عضو في أي من التنظيمات السياسية الفلسطينية، كان الجواب بنعم هو ١٩،٤٪ وبلا ٧٩،٩٪. هذا يعني بأنه لا يجوز لأي فصيل أو حزب أن يزعم بأنه يمثل الشعب الفلسطيني، وأن الغالبية الصامتة من الشعب هي التي ستحسم نتائج الانتخابات القادمة.

هل يتحول أمل البلاد إلى يائس يثير الشفقة؟

وداد البرغوثي

فرض المناضل العالمي نلسون مانديلا احترامه على القاصي والداني حين تخلى عن مركزه طواعية ليتيح المجال لخبرات الشباب ويفيد وطنه منها. الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز قال: يكفي أن يقول ربع الشعب لا نريدك حتى أتخلى عن موقعي.

فيما لم يتخل أي زعيم عربي سواء كان رئيسا أو ملكا أو أميرا أو قائد حزب يميني أو يساري عن موقعه إلا بالموت أو بالخلع أو بالانقلاب. يعني الكراسي اللاصقة " المدهونة ب "السوبر غلو " اختراع عربي أصيل. ويحق لنا نحن العرب أن نسجل فيه براءة اختراع؟ وربما هذا عامل من العوامل التي " قوت عين" الدخلاء والأجانب أو وجدوا منها حجة لنشر " الديمقراطية ".

ويتصرف كل على "كرسيه" وكأنه ولد على هذا الكرسي أو كأنه صمم خصيصا على مقاسه، نحف أو سمن، طال أو قصر، أو كأنه اشتراه بماله أو ورثه عن أبيه ويريد أن يورثه لولده.

التقيت ذات مرة بأحد الشبان العرب مهاجر في دولة عربية أخرى وعضو في أحد الأحزاب اليسارية العربية فقال منتقدا قيادة حزبه: " حين كان القائد الفلاني قبل أربعين عاما مطلوبا كانت كل بيوت الوطن مستعدة لاحتضانه، أما اليوم أتحداه أن يجد بيتا واحدا يحميه بعد أن لصق بمقعد القيادة طيلة هذه المدة ".

سواء كان هذا القول دقيقا أم مجحفا إلا أنه يعبر عن حالة اسمها مقت الجماهير لحالة البلاد السياسية لدى كثيرين ممن يسعون لتجميد الزمن ليبقى هذا الزعيم أو ذاك في مكانه لا يتغير. يزورون الدساتير والتاريخ ورغبات الجماهير وإرادتها "كرما لخاطرهم وخاطر السوبر غلو تبعهم".

خبرات القدامى على رأسنا من فوق وكل الاحترام. لكن الشباب أيضا يجب أن يلعب دوره، ومجتمعنا مجتمع شبابي، فمن يعبر عن تطلعات الشباب واحتياجاتهم أكثر من الشباب أنفسهم؟

وينسحب هذا القول على الهرم السياسي والهرم الحزبي والمؤسسات. في هذا الصدد أذكر أول بيت شعر غير مدرسي حفظته في حياتي وتباهيت به أمام معلمتي وزميلاتي عندما كنت في الثالث الابتدائي هو:

وهدى التجارب في الشيوخ وإنما أمل البلاد يكون في شبانها.

كان ذلك عام٦٧ حيث حفظت البيت حفظا ببغائيا من مجلة الهلال دون أن أفقه معناه. ولم يزل في ذاكرتي كونه أول بيت أحفظه، ثم لازمها فيما بعد حين أصبحت أدرك معناه وما فيه من حكمة.

المؤسسات الشبابية كثيرة في وطننا ولا حسد. لكن مفعولها هو الذي أصابته "عين حاسد". فعلى مستوى قيادات المؤسسات يتسلم المؤسسة شخص في شبابه أو في آخر مرحلة الشباب ويبقى على رأسها حتى يشيب ويشيخ. المؤسسات الشبابية، شأنها شأن كثير من المؤسسات ينسخ بعضها عن بعض. ينعدم التنسيق بينها، وكل مؤسسة هي تعتبر نفسها الأب والأم الطبيعيين للشباب، والمتبني الحقيقي لقضاياهم .

كم أتمنى من قلبي لو كان ذلك حقيقة. ولو كان هناك تنافس شريف على تقديم الخدمات للشباب وفهم قضاياهم. لقلنا مرحى وأهلا بزيادة عدد المؤسسات. لكن السؤال القائم والمشروع هو كم مؤسسة شبابية قامت بناء على دراسة لدور الشباب واحتياجاته؟ كم مؤسسة نفذت مشاريعها من أجل تلبية هذه الاحتياجات؟

كم مؤسسة تعرف عن مشاكل الطلبة؟ مشاكل الخريجين، مشاكل البطالة، مشاكل الزواج و كذلك المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

قبل بضعة أشهر كنت في أحد مكاتب السياحة والسفر لشراء تذكرة، دخل شابان على المكتب، طلبا من الموظف أن يساعدهما في الحصول على فيزا. سألهما فيزا إلى أين؟

فردا على سؤاله بسؤال: أي بلد يمكن أن تعطي فيزا؟ نريد أن نسافر، أن نهاجر، نريد أن نجد عملا... اعتذر لهما لأن المكتب لا يساعد في ذلك. خرجا فيما كنت أحس بدمعتين كبيرتين وغصة في حلقي. قال الموظف معلقا: لا يمر يوم إلا ويأتينا شباب على هذه الشاكلة. مساكين يثيرون الشفقة.

فهل يتحول أمل البلاد إلى يائس يثير الشفقة؟ نريد مؤسسات شبابية تسمع الشباب، تفهم همومهم، تساعدهم على الخروج من أزماتهم، تستثمرهم تخطط للاستفادة من طاقاتهم، وكفاءاتهم، واستفادتهم هم، استفادة المؤسسات واستفادة الوطن.

البيدر

رئيس التحرير:
د. نادر سعيد

سكرتاريا التحرير:
عماد الصيرفي
أيمن عبد المجيد

بدعم مالي من المعهد الجمهوري الدولي
With support from the
International Republican Institute